● أخبار قصيرة

عقد اجتماع لجنة تنسيق العلاقات الإقتصادية الخارجية

عُقد الاجتماع الخامس للجنة تنسيق العلاقات الاقتصادية الخارجية خلال العام الجاري، باستضافة وزارة الخارجية وبمشاركة نواب الشؤون الاقتصادية في الأجهزة التنفيذية المختلفة. واستُهل الاجتماع باستعراض آخر المستجدات المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية، إلى جانب الضغوط الاقتصادية الجديدة التي فرضتها أمريكا على البلاد. وقال حميد قنبري، مساعد وزير الخارجية للشؤون الدبلوماسية الاقتصادية: إن التعليمات والتوجيهات اللازمة أُرسلت إلى البعثات الدبلوماسية الإيرانية في الدول المستهدفة، معربًا عن أمله في تجاوز هذه المرحلة بنجاح كما حدث في المراحل السابقة، مضيفاً أن المشاركين ناقشوا خلال الاجتماع المهام والإجراءات الموكلة إلى مختلف المؤسسات لمواجهة العقوبات، كما جرى التأكيد على عدد من المسؤوليات المشتركة، من بينها متابعة التطورات الاقتصادية في الدول المستهدفة، وتقديم بدائل وحلول مناسبة للحد من آثار العقوبات ومواجهتها.

مطار الإمام الخميني(رض) يوسّع وجهاته الدولية

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة مدينة مطار الإمام الخميني(رض) عن بدء تسيير الرحلات الجوية إلى وجهتين جديدتين، هما «هانوي» و«هوتشي منه» في فيتنام. وقال رامين كاشف آذر: إن هذين الخطين الجديدين، اللذين تم تدشينهما عبر شركة ماهان للطيران، يمثلان الوجهتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة الجديدة لهذه الشركة، مؤكداً أن أهمية إطلاق هذين الخطين تكمن في أننا تمكنا، في مرحلة ما بعد الحرب، إلى جانب إعادة تفعيل الخطوط السابقة، من إضافة خطوط جديدة بالكامل إلى شبكتنا، مستعرضاً أيضاً مسار تطوير الرحلات الجوية الخارجية. وأضاف: منذ انتهاء الحرب المفروضة الثالثة وحتى الآن، تم تشغيل أكثر من ٥٠ خطاً جوياً خارجياً، ويعمل نحو ٤٠ خطاً منها بصورة دائمة. وتابع: إن عملية تطوير شبكة الرحلات الجوية مستمرة، ونسعى إلى تحديد وفتح خطوط جديدة في شرق آسيا وأوروبا الغربية.

النفط يصعد والذهب يتراجع تحت ضغط الفائدة

ارتفعت أسعار النفط العالمية في تعاملات يوم الثلاثاء، مع تصاعد التوترات في غرب آسيا والمخاوف من اضطراب الإمدادات، بينما استقرت أسعار الذهب تحت ضغط الموقف المتشدد لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، وسط ترقب بيانات مهمة عن سوق العمل الأمريكي. وارتفع خام برنت ٥٦ سنتاً، أي ٠/٦ ٪، إلى ٩١ دولاراً و٥ سنتات للبرميل، فيما زاد خام غرب تكساس الوسيط ٨٣ سنتاً، أي ١ ٪، إلى ٨٦ دولاراً و٥٩ سنتاً. كما تراجعت مخزونات النفط الخام في الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي بنحو ٣/١ مليون برميل إلى ٢٨٦/٦ مليون برميل. وتراجع سعر أونصة الذهب الفورية ٠/٣ ٪ إلى ٤/٤٣٧ دولاراً و ١٠ سنتات، فيما ارتفعت العقود الآجلة للذهب الأمريكي ٠/١ ٪ إلى ٤/٤٨٥ دولاراً و ٣٠ سنتاً.

جلسات تخصصية حول الرقابة الشرعية والإقتصاد المقاوم؛

مؤتمر المصرفية الإسلامية يناقش سبل دعم الإنتاج وتمويل الاقتصاد

همتي: تمت السيطرة على وتيرة التضخم من خلال استخدام الأدوات النقدية والاحترازية

الوفاق/ أعلن محافظ البنك المركزي عن تأمين ١٨ مليار دولار من العملة الأجنبية منذ بداية العام لتلبية احتياجات المعيشة والإنتاج، والاستعداد لطرح ما يصل إلى ملياري دولار في السوق، وارتفاع بنسبة ٦٩ ٪ في حجم التسهيلات المصرفية المقدمة، رافضاً ادّعاءات وسائل الإعلام الأجنبية بشأن الوصول إلى طريق مسدود نقدياً وانهيار الاقتصاد، ومؤكداً أنه من خلال استخدام الأدوات النقدية والاحترازية، تمت السيطرة على وتيرة التضخم، وأن تمويل سلسلة الإنتاج بصورة غير تضخمية سيصل إلى ٧٠٠ الف مليار تومان حتى نهاية العام. وتطرق عبدالناصر همتي، أمس الثلاثاء، خلال المؤتمر السادس والثلاثين للمصرفية الإسلامية، إلى آخر أوضاع المتغيرات النقدية وسعر الصرف والائتمان الكلي في البلاد، وبرامج كبح التضخم، وقدرة منظومة المدفوعات على الصمود، والحلول الحديثة لتمويل القطاع الحقيقي للاقتصاد، مشيداً بالجهود التي يبذلها المجتمع النخبوي والباحثون في مسار دمج الأحكام الفقهية مع العمليات المصرفية، وأضاف: إن المواءمة الكاملة للعمليات النقدية مع الشريعة الإسلامية تمثل هدفاً استراتيجياً جرى التأكيد عليه أيضاً في قانون البنك المركزي الجديد؛ إذ يشرف المجلس الفقهي للبنك المركزي وفقهاؤه الكرام بصورة منتظمة ومستمرة على هذه العمليات، كما أن المنظومة المصرفية برمتها ملتزمة بمتابعة الاجتماعات التخصصية وتنفيذ الإجراءات العملية في هذا الإطار.

الحوكمة على ٥ محاور اقتصادية وصون نظام المدفوعات

وفي معرض تبيينه المسؤوليات متعددة الأوجه للبنك المركزي في النظام الاقتصادي للبلاد، أوضح محافظ البنك المركزي: أن مهام صانع السياسة النقدية تتركز في خمسة مجالات أساسية، تشمل المجال النقدي، والمجال الائتماني، ومجال العملة الأجنبية، وتنظيم المؤسسات الخاضعة للرقابة، ونظام المدفوعات، حيث يؤدي كل منها دوراً حيوياً في الحياة اليومية ومعيشة المواطنين، وأي خلل يحدث فيها سيؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي للمجتمع. وأشار همتي إلى المكانة الخاصة التي يحتلها نظام المدفوعات في البلاد والضغوط المتعددة التي يتعرض لها هذا النظام، وقال: في العام الماضي، تم تسجيل حجم وقيمة للمعاملات المالية تجاوزت ٢/١ كوادريليون ريال في أنظمة المدفوعات في البلاد، وإن الحفاظ على استقرار هذه الشبكة الواسعة للتبادلات، واستمرارية تقديم خدماتها، وتعزيز أمنها في ظل الحرب المركبة، يمثل سجلاً مشرفاً وثمرة جهود مضنية ومتواصلة على مدار الساعة من جانب المتخصصين في النظام المصرفي.

الصمود في مواجهة حرب اقتصادية شاملة

وفي معرض شرحه للصعوبات الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتوترات الإقليمية والعقوبات الجائرة، أكد همتي أن تحقيق الاستقرار المالي سهل في القول؛ لكنه في الواقع يقف وراء كل قرار وإجراء يتخذه البنك المركزي ساعات من العمل الفني المكثف وإدارة الأزمات. وأضاف: أنه خلال الأشهر الأولى من العام، كان العديد من الخبراء والمحللين، بعد أن رأوا أبعاد العقوبات والحصار، يتوقعون دخول الاقتصاد الإيراني في نفق التضخم المفرط؛ لكننا لم نسمح بتحقق هذه التوقعات.

المواءمة الكاملة للعمليات النقدية مع الشريعة الإسلامية تمثل هدفاً استراتيجياً

وبشأن الحملات الإعلامية التي تشنها وسائل الإعلام المعادية حول الوصول إلى طريق مسدود اقتصادياً، أشار محافظ البنك المركزي، إلى أن جميع الجهود الإعلامية والنفسية للعدو كانت تهدف إلى الإيحاء بحدوث انهيار اقتصادي في إيران. وقال: أقول للشعب بكل صدق إن الظروف الاقتصادية وإدارة شؤون المعيشة أصبحت صعبة؛ لكن الانهيار لم يحدث ولن يحدث أبداً؛ وهذه الادعاءات ليست سوى حرب نفسية، وسينقشع غبارها قريباً.

مستعدون لضخ ما يصل إلى ملياري دولار من العملة الأجنبية لإدارة السوق والحفاظ على استقراره

الوصول إلى الموارد المالية من العملة الأجنبية

ورداً على بعض تصريحات المسؤولين الأمريكيين بشأن عدم وصول إيران إلى مواردها المالية والنقدية الأجنبية، أعلن همتي أن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. وأوضح: أن الاحتياطيات غير مجمّدة، وأن هناك موارد مستقرة وإيرادات نفطية وغير نفطية متعددة متاحة للبنك المركزي، ومنذ بداية العام الجاري وحتى الآن، تم تأمين ودفع أكثر من ١٨ مليار دولار من العملة الأجنبية لاستيراد السلع الأساسية والأدوية والأعلاف والمواد الأولية لخطوط الإنتاج.

وشدد همتي على قدرة صانع السياسة النقدية على المناورة في إدارة الطلب، مؤكداً أن البنك المركزي لم يبقَ سلبياً في مواجهة الإعلان الأسبوعي عن عقوبات جديدة، وقال: نفذنا الأسبوع الماضي تخصيص ٥٠٠ مليون دولار للسوق، وأعلن رسمياً الآن أن البنك المركزي مستعد، عند الحاجة، لضخ ما يصل إلى ملياري دولار من العملة الأجنبية لإدارة السوق والحفاظ على استقراره.

وبدأ المؤتمر السادس والثلاثون للمصرفية الإسلامية أعماله يوم الثلاثاء، بحضور المسؤولين النقديين والمصرفيين، وأعضاء المجلس الفقهي للبنك المركزي، والمديرين التنفيذيين للبنوك والباحثين، وذلك في قاعة المؤتمرات بحديقة متحف البنك المركزي. ويُعقد هذا المؤتمر الذي يستمر يومين، بجهود معهد التعليم العالي المصرفي الإيراني التابع للبنك المركزي، وبمشاركة شخصيات اقتصادية بارزة.

مشيرة لإجراءات وزارتها خلال حرب رمضان ومرحلة ما بعد الحرب؛

وزيرة الطرق: تطوير البنى التحتية الحدودية على رأس الأولويات

صرحت وزيرة الطرق والإسكان، فرزانه صادق، في إشارة إلى إجراءات الوزارة خلال حرب رمضان ومرحلة ما بعد الحرب: لقد بذلنا قصارى جهدنا لإعادة إعمار الطرق والأنفاق والجسور وسائر البنى التحتية للنقل السككي والبري والجوي في أسرع وقت ممكن وذلك لضمان عدم حدوث أي خلل في هذا القطاع.

وصرح رئيس لجنة الشؤون الداخلية والمجالس في مجلس الشورى الاسلامي، محمد صالح جوكار، للصحفيين خلال الاجتماع الذي عُقد في مقر الوزارة بحضور وزيرة الطرق، قائلاً: خلال هذا الاجتماع، تم تقديم تقرير حول الإجراءات التي اتخذتها وزارة الطرق والمدن خلال حرب رمضان ومرحلة ما بعد الحرب إلى أعضاء لجنة الشؤون الداخلية والمجالس البلدية بمجلس الشورى الاسلامي، حيث استعرض أعضاء اللجنة وجهات نظرهم بشأن التقرير المقدم، كما طرحوا مجموعة من المقترحات في هذا الصدد.

وأشار جوكار إلى أن الوزيرة صادق استعرضت خلال الاجتماع الإجراءات التي اتخذتها وزارة الطرق خلال حرب رمضان وفي مرحلة ما بعد الحرب، قائلة: لقد بذلنا قصارى جهدنا لضمان إعادة إعمار الطرق والأنفاق والجسور وسائر البنى التحتية للنقل السككي والبري والجوي في أسرع وقت ممكن وذلك لضمان عدم حدوث أي خلل في هذا القطاع.

وأضاف جوكار: كما أوضحت وزيرة الطرق أن الوزارة سعت في ظل الحصار الاقتصادي المفروض من قبل العدو، إلى تسخير الإمكانيات الحدودية على أكمل وجه، لافتة الى ان الممرات التجارية يمكن أن تقدم دعماً كبيراً في هذه المرحلة الحرجة، كما أشارت إلى أن تفعيل القدرات الحدودية مع الدول المجاورة، مثل أرمينيا، بالإضافة إلى محطة «إينتشه برون» في شمال البلاد وغيرها من الإمكانيات في تلك المناطق، يمثل حلاً ناجعاً.

وأضاف: إن وزيرة الطرق أكدت، في معرض حديثها عن استغلال الإمكانات الحدودية مع باكستان، قدرات إيران على تصدير واستيراد كميات كبيرة من البضائع عبر شبكتي النقل السككي والطرق البرية، كما أعربت عن تقديرها للمقترحات والملاحظات التي قدمها السادة النواب، مؤكدة بأن وزارة الطرق والإسكان ستكرس كافة جهودها لتنفيذها والعمل بموجبها.

إيران وباكستان تؤكدان أهمية إطلاق ممر اقتصادي مشترك مع الصين

أكد أمين المجلس الأعلى للمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة في إيران، خلال لقائه سفير باكستان لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أهمية إطلاق ممر اقتصادي مشترك يضم الصين وباكستان وإيران. وأعرب حسين فروزان، خلال لقائه السفير عمران أحمد صديقي، عن تقديره للدور الذي اضطلعت به باكستان، بوصفها دولة صديقة وشقيقة، في المساعدة على احتواء الأزمة الإقليمية الأخيرة، مشددًا على ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. وبحث الجانبان فرص توسيع التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين إيران وباكستان في المناطق الحرة، مؤكدين أهمية استحداث آليات جديدة لتسهيل حضور رجال الأعمال والمستثمرين الباكستانيين في المناطق الحرة الإيرانية. وشكّل مشروع الممر الاقتصادي الثلاثي بين الصين وباكستان وإيران أحد أبرز محاور المباحثات، حيث رأى الطرفان أن ما تمتلكه الدول الثلاث من إمكانات في مجالات النقل العابر والتجارة والخدمات اللوجستية يمكن أن يسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة دور المناطق الحرة الإيرانية في التجارة الإقليمية. واقترح فروزان، في إطار تعزيز التواصل المباشر بين الفاعلين الاقتصاديين في البلدين، إنشاء مكتب للتواصل الاستثماري الباكستاني يتبع معاون الشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، موضحاً: أن الهدف من هذه المبادرة هو إيجاد قناة اتصال مباشرة ودائمة بين الأمانة العامة والمستثمرين ورجال الأعمال الباكستانيين، بما يسهم في تسهيل التعرف على الفرص المتاحة، والترويج للمشاريع الاستثمارية، ومتابعة المشاريع المشتركة. كما أشار أمين المجلس الأعلى للمناطق الحرة إلى الإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها منطقة تشابهار الحرة، مؤكدًا استعداد إيران لتوسيع التعاون الاقتصادي مع باكستان في هذه المنطقة.

إنشاء منطقة حرة مشتركة بين البلدين

وفي جانب آخر من اللقاء، وصف فروزان مشروع إنشاء منطقة حرة مشتركة بين إيران وباكستان، الذي سبق أن ناقشه البلدان في مناسبات سابقة، بأنه أحد البرامج ذات الأولوية في مسار تطوير التعاون الاقتصادي المشترك، مؤكداً أن إقامة منطقة حرة مشتركة من شأنها توفير بيئة مناسبة لزيادة الاستثمارات، وتنمية التبادل التجاري، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في البلدين، داعيًا إلى مواصلة العمل على هذا المشروع في إطار المباحثات والتعاون الثنائي. من جانبه، أعرب السفير الباكستاني عن رغبة بلاده في توسيع أنشطتها الاقتصادية والاستثمارية في منطقة تشابهار الحرة، مؤكدًا أهمية الاستفادة من إمكاناتها لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. كما شدد الجانبان على أهمية استمرار المشاورات لتسهيل أنشطة القطاع الخاص، وزيادة الاستثمارات المشتركة، وتطوير التعاون في مجالات النقل العابر والخدمات اللوجستية، وتعزيز مكانة المناطق الحرة الإيرانية في المعادلات الاقتصادية الإقليمية. وأشار الطرفان إلى أن تطوير التعاون الاقتصادي بين إيران وباكستان في المناطق الحرة، في ظل الموقع الاستراتيجي لمنطقة تشابهار الحرة وأهمية معبر ريمدان الحدودي، وما يتمتع به البلدان من قدرات في مجالي التجارة والنقل، يمكن أن يمهد لفتح مسارات تجارية جديدة وتعزيز الروابط الاقتصادية بين إيران والأسواق الإقليمية والآسيوية.